المحاضرة الأولى:

مدخل عام للحوكمة

– أولا: مفهوم الحوكمة والمفاهيم المرتبطة به.

– ثانيا: الخلفية التاريخية لنشأة وظهور مصطلح الحَوكمة

– ثالثا: الهدف من الحوكمة

أولا:مفهوم الحوكمـــــة والمفاهيم المرتبطة به: [i]

الحوكمة لغة:

مصدر على وزن " فَوْعَلَة " ، كمثل قَولَبَة ، ويلمس السامع أن في وزن المصطلح معنى الإكراه والهيمنة على الشيء(قولبة)، وفيه تقريرٌ لجهة تمارسُ صناعة الفعل بالضغط والهيمنة ، فهو عملٌ موجَّهٌ مدروس .

و هي مُشتقّةٌ من " **الحُكم** " – ولذلك تسمّى أيضًا الحُكمانيّة – :

ومادّة " الحكم " تعني السلطة و السياسة والقضاء وإدارة الشؤون، و في هذا كشفٌ للجهة التي تقومُ ب " الحوكمة " وأنّها تمتلك قضاءً وقوَامَةً ونفوذًا ضابِطًا مقوّمًا حتى ولو بغير السيادَة والولاية و إنّما بموجب العقود و العهود والمواثيق، فهذا ينشئ الالتزام ، كالمنظّمات والمؤسسات الدّوليّة الحقوقية والاقتصادية والمالية و الرياضيّة ..فإنّ لها حوكمة على الدّول المنظَمّة إلى العقد و الميثاق.

ولها أيضًا ارتباطٌ " **بالاحتكام** " :

وهذا يقتضي وجود مرجعيات قانونية وأخلاقية وإدارية وثقافية يتم الرجوع إليها، وكذلك تراكم تجارب وخبرات يتم الاستفادة منها.

كما لها أيضًا ارتباطٌ بـ " **التحاكم** " أي التقاضي:

ولذلك من أجلِّ ما تستهدِفُهُ الحوكمة " النظام القضائي " ، حيث يجب أن يكون نزيهاً وشفافاً ومستقلاً، ومؤمناً بضرورة سرعة التقاضي لتحقيق العدالة، وخاصة عند وجود انحرافات وفساد إداري أو مالي و نفوذ .

والحوكمة : مصطلح حديث في اللغة العربية، وقد اختلف الكتّاب حول التسمية في البداية، إلى أن قرّر مجمع اللغة العربية في القاهرة تسميته بـ " الحوكمة " ترجمةً للكلمة الإنكليزية GOVERNANCE والتي من معانيها (حَكَمَ) . وقد حاول تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 الإجابة عن مختلف الإشكالات التي تثيرها الترجمة لهذا المصطلح، مبيّنًا دواعي اختيار المصطلح المعتمد (حكم)، حيث جاء في التقرير:

" لقد عرّبنا مصطلح اللغة الإنجليزية "GOVERNANCE بالكلمة العربية (الحكم) ".

أما الأصل الإنكليزي للكلمة فيعود إلى اللغة اليونانية KUBERNAN في القرن الثالث عشر، والتي كانت تعني :

« قيادة الباخرة الحربية»، ثم انتقلت إلى اللغة اللاتينية بكلمة GUBERARE في بداية القرن الرابع عشر بالمعنى نفسه ، ثم ظهرت باللغة الفرنسية سنة 1478 بمصطلح GOUVERNANCE وكان يُقصد بها : « فن أو طريقة الحكم» ، ثم لم تعد تُستعمل وأصبحت من الفرنسية القديمة ، ثم استُعملت في القرن السادس عشر في اللغة الإنكليزية بالمصطلح الحالي GOVERNANCE ولم يعد الاستعمال في اللغة الفرنسية إلا في بداية التسعينات.

الحوكمة في الاصطلاح:

لهذا المصطلح مفاهيم كثيرة مقاربة تردُ في الأدبيّات العلميّة منها: إدارة الحكم، الحكم الراشد، الحكمانيّة ، الحَكَامَة ، الحاكميّة ، الحكم الصالح ، الحكم الرشيد ، الإدارة الرشيدة . وهي ترجع جميعا إلى مفهومٍ واحِدٍ هو " أسلوب ممارسة السلطة الرشيدة "

كما تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح على وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها. [ii]

كما تعرف أيضا على أنها نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالية لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء".[iii]

كما أنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الاداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف اي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص او في وحدات القطاع العام. [iv]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أنه لا يوجد إجماع حول تعريف مصطلح الحوكمة نظراً لتداخله مع كثير من الجوانب المالية والقانونية والإدارية، ولذلك تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح إذ يدل كلٌّ منها على وجهة النظر التي يتبناها صاحب التعريف.

ثانيا: الخلفية التاريخية لنشأة وظهور مصطلح الحَوكمة

هناك من الباحثين من يرى أن مفهوم Governance ليس بالمفهوم الجديد، فهو اسم جديد لمفاهيم قديمة ظهرت من قبل، ذلك أن مصطلح Governance ظهر في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر، كمرادف لمصطلح (الحكومة)، ثم كمصطلح قانوني سنة 1478 ليستعمل في نطاق واسع معبر عن تكاليف التسيير، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية وعلى هذا الأساس يكون أصل المصطلح فرنسيا. وفي محاولة لتطبيقه في **المجتمعات** النامية والسائرة في طريق النمو، تم للترويج له من قبل المنظمات والهيئات الدولية،

ففي بداية التسعينيات، بذل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة جهودا للتعريف به والترويج له، بعدما لاحظ خبراء هذه المنظمات خصوصا خبراء البنك الدولي وجود صعوبات في تطبيق برامج التعديل الهيكلي لعدد من الدول في سنوات الثمينيات والتي لم تقدم النتائج المرجوة للسياسات الاقتصادية غير المجدية، فكان مفهوم Governance كوسيلة لإضفاء الشرعية على تدخلات البنك الدولي. شخصت الصعوبات والعراقيل في تطبيق برامج التعديل الهيكلي من قبل البنك الدولي على أنها أخطاء في تسيير شؤون العامة، بسبب غياب الشفافية في تسيير أمور الدولة، وانطلاقا من هذا الواقع، دعت بعض المنظمات وبشكل خاص إلى إحداث نقلة نوعية في مستوى الأداء الإداري والمجتمعي، بما يمكن أن يحقق نتائج ملموسة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، لتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة مستوى دخل الفرد، وتعزيز البيئة الديمقراطية في المجتمع بناء على مكونات ومؤسسات الحكم .وهكذا تجسدت فكرة ضرورة الانتقال بمفهوم الحكم من الحالة التقليدية التي تتسم بالتباعد بين الفواعل وعدم التكامل بينها، إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين هذه الفواعل الثلاث (الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني)، بحيث لا يكتفى بتضافر عمل المؤسسات ضمن القطاعات الثلاث، بل يتم الحديث عن المبادئ والسمات اللازمة ليكون هذا الحكم راشدا وجيدا، وهي حالة تعكس إدارة مؤسسات تتجاوب أكثر مع متطلبات المواطنين وتستخدم العمليات والآليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسئولية أمام المواطنين.[v]

ثالثا: الهدف من الحوكمة:

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002.

وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي. وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات، ثم توالت بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي أنرون وورلد كوم في الولايات المتحدة في عام 2001. وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة.

وعلى ذلك، تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من

محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ. [vi]

ويمكن إجمال الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظام الحوكمة بما يأتي: [vii]

1- تحقيق الشفافية والعدالة ومنح الحق في مساءلة إدارة المؤسسة للجهات المعنية.

2- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.

3- تحقيق فرصة مراجعة الأداء من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.

4- زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.

الهوامش والمراجع:

[i]- رشيد بوعافية . الحوكمة وأخلاقيّات المهنة 17أكتوبر 2018 http://benmhidi67.blogspot.com/2018/10/blog-post_17.html

[ii]- نقلا عن: محمد ياسين غادر. محددات الحوكمة ومعاييرها. المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة 2152(ديسمبر 51-51)جامعة الجنان طرابلس- لبنان

[iii]- سندس سعدي حسين: أثر حوكمة الشركات في التدقيق الداخلي (بحث لنيل شهادة المحاسبة القانونية)، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، 2006، ص 05.

[iv]- نفس المرجع، ص05.

[v]- حبيبة رحايبي. مطبوعة الحوكمة وأخلاقيات المهنة. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة -كلّيّة الشريعة والاقتصاد - قسم الشريعة والقانون - السنة الجامعية 2016،2017م ،ص 16.

[vi]- محمد ياسين غادر. محددات الحوكمة ومعاييرها. المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة 2152(ديسمبر 51-51)جامعة الجنان طرابلس- لبنان ، ص ص 4-5

[vii]- بوقلمون، داود. **مطبوعة الحوكمة وأخلاقيات المهنة**: جامعة محمد الصديق بن يحي -كلّيّة العلوم الإنسانية والاجتماعية -قسم علم الاجتماع – 2018-2019، ص 04.